

على خليفة الكواري (محرر): الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥)، ٦٢٢ صفحة

حمدي عبد العزيز شهاب*

يعد الاستبداد كغيره من الظواهر الاجتماعية نتاج للعديد من العوامل المتداخلة منها الذاتي والموضوعي، الداخلي والخارجي، الاقتصادي والثقافي، وتتمحور تعريفاته المختلفة حول الانفراد بإدارة شئون المجتمع من جانب فرد أو مجموعة عن طريق الاستيلاء والاستحواذ والسيطرة مع استبعاد الآخرين أو إهدار مبدأ المساواة في حق المشاركة في إدارة شئون الدولة والمجتمع. ويمثل الاستبداد القاسم المشترك بين الأنظمة السياسية العربية - الملكية والجمهورية - حيث تحكم من دون تفويض من شعوبها وتعمل بصورة دائمة على تجديد آليات الاحتواء وتحديث أدوات العنف وابتكار سياسات إقصاء المعارضين معنوياً ومادياً وإجبارهم على الانسحاب من الحياة العامة أو دفعهم إلى التشاق والتآمر وربما اللجوء إلى العنف حتى يقعوا في مصيدة الدولة باعتبارها الجهة الشرعية لاحتكار العنف.

ويتناول هذا الكتاب - الذي كان في الأصل ندوة عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت بحضور نخبة من مختلف التيارات الفكرية والسياسية العربية - الأبعاد المتعددة والمعقدة لظاهرة الاستبداد الداخلية والخارجية، الماضية والحاضرة منها والمستقبلية، ولعل الهدف من ذلك ليس جلد الذات أو اتهامها وإنما السعي لنقد الوضع الراهن بما يخدم النضال السياسي للحركات والتيارات الوطنية التي تتشد التغيير الديمقراطي.

جذور الاستبداد الدينية والحدائية

يتطرق القسم الأول من هذا الكتاب إلى جذور الاستبداد الدينية والحدائية، والوجه الباطني للاستبداد والطغيان الظاهر وأساليب تجديده في الحياة السياسية العربية تحت لافتة الديمقراطية الشكلية المفرغة من المضمون.

فيرى على الدباغ - رجل أعمال عراقي - في ورقته: "الجذور الدينية للاستبداد" أن الاستبداد يستمد جذوره من فكرة (ولي الأمر) الذي تصبح بيعته واجبة وملزمة حتى لو كان فاسقاً أو جاهلاً

* مدير وحدة البحوث بمركز سواسية لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر.

والخروج عليه يعتبر خروجًا على البيعة وهو ما لا يختلف عن فكرة ولاية الفقيه عند الشيعة التي تركز على أن للفقيه ولاية عامة في أمور الدولة، ويمارس دوره باعتباره نائبًا للإمام المعصوم الغائب والمهدي المنتظر ويدعو إلى فهم منفتح للديمقراطية باعتبارها نهجًا في التفكير وأسلوبًا في العمل السياسي والاجتماعي والفكري أكثر مما هي صيغة ووصفة ثابتة مقرها أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وهي في حالة تطور مستديم يصعب علينا أن نعتمد منه نموذجًا أوحده نحتكم إليه وإنما هناك ثوابت نستطيع أن ننطلق منها بما يتوافق مع صياغة مقبولة تراعي المكون الثقافي والفكري والديني. ويتحدث عبد الله على العليان - باحث من عمان - في ورقته - "الإسلام الاستبداد: مقاربة نقدية لمقولة المستبد العادل" أن الاستبداد في المرجعية العربية يعني الحزم وإذا غاب العدل عنه يسمى الطغيان وذلك ما قصده بعض الإصلاحيين مثل محمد عبده، والأفغاني من مقولة "المستبد العادل" في إشارة إلى الحاكم الحازم الذي يتحرى الشورى والعدل، والمواقف الإنسانية الأخرى التي تخالف مفاهيمه الاستبدادية الغربية وتطبيقاتها العملية.

وأن الإسلام يحارب الاستبداد على اعتبار أنه مرحلة من مراحل العودة إلى عصر الطغيان ويعرقل مسيرة البناء الحضاري كما يحول بين الإنسان والإبداع والبناء، صحيح أن هناك بعض المستبدين في التاريخ الإسلامي لكنهم لم يستخدموا سلطة التشريع لتمكين استبدادهم ولم تسمح لهم الشريعة بذلك.

ويحاول حيدر إبراهيم علي - مدير مركز الدراسات السودانية - في ورقته: "تجديد الاستبداد في الدول العربية ودور الأنوقراطية - البحث عن أسباب الاستقصاء العربي على الديمقراطية وأولها غياب فكرة الحرية في التاريخ الإسلامي نظرًا؛ لأن الحاكم لم يكن مسئولاً أمام أمتة بعد اختياره عن طريق البيعة.

وثانيها: ظهور الاستبداد الجديد، الذي يسمح بوجود الأحزاب والبرلمان وحرية الصحافة وحرية التنظيم والتعبير بطريقة تهيأ المسرح السياسي لعلاقة أبوية بين الزعيم وشعبه.

وثالثها: (الأنوقراطية) التي تشير إلى مرحلة جديدة تلعب فيها الأجهزة الأمنية والعقلية السياسية الأمنية دورًا في تعطيل قدرات الجماهير وتوظيفها في الوقت نفسه لاستمرار ما هو قائم، وعلى الرغم من أن الأنوقراطية هي نتاج فشل الدولة العسكرية الاستبدادية إلا أنها تحاول العمل على استمرار التحكم والسيطرة من خلال قياداتها لمرحلة الإصلاح الذي يشكل انفراجًا مؤقتًا للاحتقان السياسي والاجتماعي مما يعني استمرار المناورة وتأجيل الإصلاح والتحول الديمقراطي.

فهم الاستبداد: الجذور التاريخية والثقافية

ويتناول القسم الثاني من الكتاب عدة أوراق تسعى إلى فهم الاستبداد والكشف عن جذوره الفكرية والثقافية، وتحديد مفاهيمه ومسوغاته كما جرى التطرق إلى الازدواجية الثقافية باعتبارها من

أسباب استمرار الاستبداد وتكريسه في الحياة السياسية العربية.

يتحدث عبد الجليل كاظم الوالي - أستاذ الفلسفة بجامعة الإمارات - عن موضوع الاستبداد في الفكر الكلامي والفلسفي قائلاً أنه موزع بشكل واضح في فكر الفرق الكلامية: المعتزلة والأشاعرة والسنة والشيعة والخوارج وغيرها، ووصل الأمر إلى أن يكفر بعضهم البعض الآخر ويفسر كل طرف الكتاب والسنة، وفقاً لما يؤمن به لكي يسود فكرة وتصبح آراؤه الأفضل والأدوم والأصح، وهذا يظهر الاستبداد في كتاب الغزالي "تهافت الفلاسفة" إذ كان غرضه صريحاً من تأليفه وهو أن يهدم الفلسفة ويبين بطلانها فتفرق الناس عنها ويستخدم الإسلام وسيلة في الرد على أساس أن الفلاسفة استحقروا شعائر الدين معتقداً أن مصدر تفرقهم سماعهم لآراء سقراط وأبقراط وأفلاطون ويستنتج أن الاستبداد متأصل وعميق في جذوره عمق وجود الإنسان العربي بحيث أصبح التسلط جزءاً من الشخصية العربية.

ويشير محمد جمال الطحان في ورقته: "قراءة تاريخية للاستبداد في الفكر والشعر العربيين" إلى أن الحكومات الأموية والعباسية كانت أنظمة طغيان حيث لم يكن للأمة حق الحد من سلطة الحاكم وكانت نظرية الحق الإلهي للملوك نظرية معترفاً بها منذ العهد العباسي كما اعترف بها بعد ذلك في أمم أوروبا المسيحية، ثم بدأ الاستبداد بمعناه الواسع في عهد المماليك حيث كان السلطان يتولى الحكم بعد تنصيب الخليفة له واعتراف أعيان الشعب به وبعد انتقال الخلافة إلى العثمانيين أصبح الخليفة الذي يجمع السلطات في يده لقباً متوارثاً اعتمدته العثمانيون رمزاً للسلطة الدينية كما تلقبوا بلقب السلطان رمزاً إلى السلطة المدنية وهي الممارسات التي وجهت بأفكار إصلاحية داعية إلى الشورى بدءاً بابن تيمية وابن القيم والطهطاوي وخير الدين التونسي، والأفغاني وصولاً إلى الكواكبي في كتابه "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".

أما عزمي عاشور - باحث مصري - فيتحدث عن الازدواجية الثقافية وتكريس الاستبداد في الدول العربية بالقول أن هناك فجوة بين المجتمعات العربية وغيرها من المجتمعات الغربية خاصة في ظل طغيان الثقافة التقليدية وتأخر عملية التآلف بين الثقافتين ويرى أن هذه المجتمعات - وخصوصاً مصر - مرت في تجربتها التحديثية بعدة مراحل هي: عدم الاستيعاب لقيم التحديث والتي بدأت مع أول احتكاك بالحضارة الغربية إبان الحملة الفرنسية ١٧٩٨، والتأقلم السلبي مع التحديث ويعني وجود برامج تنمية لم تحدث تنمية حقيقية للإنسان العربي وأدت إلى الازدواجية الثقافية، التنمية المغلوطة وضعف التحديث ويقصد بها تجارب تنمية تدعم سيطرة واستقلال المواطنين بواسطة النخبة وإذا أضفنا إليها سيادة الثقافة التقليدية السياسية ستكون إزاء تداعيات خطيرة على مجمل عملية الإصلاح أهمها أن الدولة نعدت مضمونها، وأن الازدواجية الثقافية عادت إلى الواجهة بين تيارين إسلامي متشدد وليبرالي متعصب بينهما علاقة غير صحية تضرب أي تيار إصلاحية فعال في مواجهة الاستبداد.

وحول العلاقة بين الثقافة والاستبداد يرصد إسماعيل نوري الربيعي - باحث عراقي - في ورقته "الثقافة والاستبداد مفارقات القوة والعنف والشقاق" بعض التفاعلات الثقافية التي رسخت الاستبداد وهي: التشكيك والتخوين الذي زاد من الصراعات والشقاق، والبحث عن المسوغات الشرعية لإدامة الاستبداد وهذا ما يفصح عنه البحث عن البيعة الخاصة والعامة، وسيادة عقلية الاستبداد حيث الركود والفشل، والإتكالية والإحباط، وانعدام الإرادة وغياب المبادرة التي ترسخها الأوضاع الاقتصادية المزرية والرقابة الأمنية الصارمة، وتصنيع المؤامرة بتفعيل الجهاز الإعلامي وحته نحو إشعال التآزيم من خلال تكريس فكرة وجود تهديدات تتعلق بالوجود الوطني.

ويذكر محمد هلال الخلفي رئيس تحرير مجلة التربية (قطر) - في ورقته: "قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره وآليات تكريسه" أن الاستبداد كظاهرة لم تكن حكراً على تاريخ المسلمين؛ لأن تاريخ الإسلام لم يكن سلسلة متوالية من أنظمة الجور كما يصوره بعض المستشرقين مؤكداً أن أبشع أنواع الاستبداد في تاريخنا إنما هو في الوقت الراهن التي غدت شرعية الحكم في العالم الإسلامي لا تستمد من الإسلام وأمثه بل من الولاء والتبعية للغرب.

ويتساءل: ما هي مسوغات الاستبداد؟ وكيف يمكن تفسيره؟ وكيف يترسخ ويدوم؟ ويجب أن البعض يلجأ إلى الدين لتسويق استبداده فيما يروغ آخرون إلى ميادين العدل، والاستنارة والعلم يستمدون منه العون في حين يتجه آخرون إلى حاجة الناس إلى الأمن يؤسسون عليه سلطتهم المطلقة ولجأ آخرون إلى الظروف يتذرعون بها وإذا كان التسويق يهدف إلى حجب الاستبداد وتغطيته ل يبدو معقولاً ومستساغاً فإن التفسير على العكس يهدف إلى كشف حقيقته وقد تراوحت التفسيرات بين البحث عن الاستبداد في شخصية الفرد إلى أخرى تبحث عنه في بنية المجتمع مثل: التفسير النفسي الذي ينطلق من أن العلاقة بين المستبد والمستبد به (الخاضع له) تكمن في نزعتي "السيطرة - السادية والخضوع - المازوخية" والتفسير النفسي الاجتماعي وينطلق من أن المستبدية تترسخ في نفسه إرادة العبودية من خلال مدخلين: الإكراه أو الخداع.

وتضيف أن تكريس الاستبداد يحكمه قانون عام هو انتزاع الطاعة من الشعب بالعصا أو الجزرة أو كليهما وبين هذه وتلك يستخدم المستبد أساليب التسويق والكذب والتحايل والخداع والتضليل والإغراء للتخويف والإرهاب وأخرى للتعذيب وثالثة للقتل والجزرة أنواع أولها الهبة والمنحة والمنصب وأعلىها الخطوة.

ويتساءل خالد سليمان - باحث أردني -: "هل الثقافة العربية الإسلامية ثقافة استبداد حقاً؟" ويجب أن الثقافة العربية الإسلامية تحوي كل شيء فقد يكون بالإمكان وصفها بالانفتاح والمرونة والتسامح والعدالة.. الخ وفق زوايا معينة للنظر وقد يكون بالإمكان وصفها بالانغلاق والتعصب والاستبداد... الخ مما يعكس عدم القدرة على الوصول إلى الإجماع حول سماتها الجوهرية ويشير في الوقت نفسه إلى أن هذه الثقافة لم تتشكل وتتطور في فضاء تجريدي معزول، وإنما تطورت ضمن

واقع تاريخي يضطرم بالتفاعلات الصاخبة والمصالح المتعارضة والصراعات الداخلية والخارجية، بما يعني أنه من عدم الإنصاف النظر إليها بوصفها المتهم الرئيس في إنتاج قيم الاستبداد؛ لأن هناك متهمين آخرين مثل الأنظمة السياسية، والاستعمار.

الأبعاد الداخلية والخارجية للاستبداد

وتتناول ثناء فؤاد عبد الله - باحثة مصرية - "آليات الاستبداد وإعادة إنتاجه في الواقع العربي" بالقول أن هناك عوامل متشابكة ومتداخلة تعوق تغيير الحالة الاستبدادية العربية وتتعلق بحصار الدولة للمواطنين وفسادها، وفقة (الغبلة) الذي يسوغ الاستبداد، والفقر الذي يمتص طاقات المجتمع وهي العوامل التي تؤكد حقيقة أن الإشكالية ليست في الثقافة العربية والموروث الثقافي، كما تقول بعض الاتجاهات الفكرية والسياسية.

وترى أن المجتمع العربي يعيش منذ الستينيات في ظل حالة مزمنة من احتكار السلطة من قلة مسيطرة في أجهزة الحكم ويقترن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغيرة وأن مرحلة التحرر الاقتصادي الشكلي، والانفتاح السياسي المحدود أدت إلى أن تصبح الدولة العربية أكثر تسلطاً حيث ترعرعت فيها المصالح الشخصية البيروقراطية الطفيلية في ظل آليات الخصخصة والانفتاح أما الفقه الإسلامي فقد سوغ في ظروف تاريخية معينة، الاستبداد من خلال الخلط بين الحاجة إلى وجود سلطة وبين خيول السلطة حتى لو كانت استبدادية. أما الفقر، فيعني التهميش والحرمان من التمثيل وعدم القدرة على تفويض الآخرين للتعبير عن المصالح وبوجه عام الخروج من دائرة النظام السياسي.

ويتحدث نصر محمد عارف - أكاديمي مصري - عن الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية: جدلية الداخلي والخارجي "ذاكراً أن الحضور الخارجي في الداخل العربي يكتسب وضعية خاصة ويتميز بمميزات فريدة وبناء ذلك فإن جدلية الداخلي والخارجي في أية ظاهرة سياسية عربية تستحق التمحيص والفحص حتى يمكن فهم الظواهر العربية فهماً مستقيماً يعكس حقيقة الواقع ويساعد في التعامل معه بصورة تؤدي إلى تغييره نحو الأفضل.

ويتناول أبعاد ظاهرة الاستبداد التي لا تقوم على أنها ليست دينية وفكرية ومعرفية في أصولها بما يجعلها خاصة عربية، ولكنها في جوهرها غرس خارجي وجد تربة صالحة فازدهر وتجدز وأول هذه الأبعاد مفهوم الاستبداد نفسه الذي ظهر في الفكر الغربي ليضيف حالة خارجية ابتداء ثم استخدم لتوصيف النظم السياسية الدكتاتورية في أوروبا أما في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية فكان يستخدم لمفهوم محايد يصف حالة من القدرة على فرض سيطرة الدولة على مختلف أرجائها وقدرتها على القضاء على الخارجين على القانون بطريقة عادلة أو غير عادلة ومع تزايد الحضور الخارجي في الواقع الفكري والثقافي واللغوي العربي أصبح معنى الاستبداد هو المعنى الغربي وليس المعنى العربي وحدث نوع من القطيعة المعرفية مع الدلالة العربية للمفهوم.

وثانيها: طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث يكون الاستبداد قوياً حسب قوة تدخل الدولة في المجتمع وقوة الدولة في مواجهة المجتمع وطوال التاريخ الإسلامي كانت الدولة قليلة التدخل نادرة الاحتكاك بالمجتمع إلى أن تغير الوضع في العصر الحاضر، ومنذ عهد محمد علي.

وهو ما يقودنا إلى ثالث هذه الأبعاد وهي المصادر الخارجية لشرعية الدولة العربية حيث إن الدولة العربية الحديثة لم تكتسب شرعيتها من الرضا الشعبي العام وإنما اكتسبت شرعيتها وجوداً أو استمراراً من علاقتها بالخارج فقد تأسست على مصدر خارجي للشرعية بعد تقسيم الوطن العربي على يد القوى الاستعمارية الغربية واستمرت في الحصول على دعم من هذه القوى.

أما رابع هذه الأبعاد فهو: متوالية الاستبداد ويقصد به قانون مفاده: كلما زادت التبعية للأجنبي يتصاعد الاستبداد الداخلي بحيث يكون المواطن هو عبد العبد ويكون الأجنبي هو سيد السيد.

ويحذر عارف من أن الاستبداد العربي له قدرة على التكيف من خلال توظيف الطبقة المثقفة الداعية إلى الإصلاح لتحقيق مصالح النظم المستبدة المتمثلة في استمرارها وعدم محاسبتها أو الكشف عن عوراتها وعلى الرغم من أن التاريخ لا يعيد نفسه إلا أن الواقع العربي المعاصر ما هو إلا محاولات لتحقيق نموذج إصلاحي يقترب من نموذج الاستبداد المستنير في الخبرة التاريخية الأوروبية.

مظاهر وتجليات الاستبداد في الواقع العربي

ويحمل القسم الثالث أوراق ترصد مظاهر الاستبداد وتجلياته في الدول العربية وآليات الاستبداد وإعادة إنتاجه وروافده وحدود الديمقراطية الراهنة في البلاد العربية كما يتضمن حالات من مصر والسعودية والعراق وتونس والجزائر والمغرب.

يتناول عاطف السعداوي - باحث مصري - موضوع روافد الاستبداد في الثقافة المصرية وحدود الديمقراطية المنتظرة من خلال إلقاء الضوء على النظريات الثقافية والجغرافية والاجتماعية التي تمثل روافد الاستبداد في الثقافة المصرية ثم يتطرق لتفنيد تلك النظريات وما يمكن استخلاصه منها.

وروافد الاستبداد حسب الباحث هي:

- نظرية نمط الإنتاج الآسيوي التي تذهب إلى أن الدول التي تعيش على الأنهار تشترك في ملامح اجتماعية وسياسية أهمها الاستبداد.
- نظرية الحتم البيئي ويقصد بها أن الظروف الطبيعية مسئولة عن نوع التنظيم السياسي الذي ينشأ في الدول وقد نشأت في مصر بيروقراطية قوية منذ آلاف السنين أدت بالنهاية إلى تكريس بعض الظواهر المرتبطة بالاستبداد كالمركزية السياسية وتعظيم السلطة وغياب الملكية الفردية.
- ونظرية ثقافة المجتمع الأبوي وتقوم على مبدأ الطاعة المطلقة للسلطة الأعلى على جميع المستويات.

وإذا كان لهذه النظريات تأثير في الواقع المصري إلا أنه لا يمكن تحميلها مسئولية ما آل إليه الوضع السياسي في مصر من استبداد فعلى سبيل المثال لا يعقل أن تكون مصر هبة النيل ثم يكون النيل مصدرًا للنقمة عليها، وإذا كان هناك حتم جغرافي للنيل فهو التنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة، وهي جميعًا نقاط قوة تصب لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها، ولم يكن الشعب المصري، تاريخيًا قابلاً للاستبداد، حيث قامت فورات شعبية وصلت أحيانًا إلى فكرة الجمهورية أو قريب منها وهنا يدعو الباحث إلى حملة من الخطوط العريضة التي يمكن البناء عليها في الإصلاح السياسي المنشود تتمحور حول صياغة دستور يقوم على مبدأ ضمان الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وتغيير جذري للحريات، ومسئولية الحكومة أمام البرلمان، ومشاركة التيارات المجتمعية.

وحول "دور المعارضة في ترسيخ الاستبداد: الحالة المصرية" يتحدث خليل العناني - باحث مصري - أن المعارضة السياسية يمكن أن تسهم في تدعيم الاستبداد من خلال فقدان معناها الحقيقي وفعاليتها وهو ما يترتب عليه عدم التفات النظام إليها، أو أن تتورط مع النظم القائمة بحيث تبدو مستفيدة من الوضع القائم وفي الحالتين تصبح عامل دفع لاستمرار الاستبداد وترسيخه.

ويذهب إلى أن المعارضة السياسية في مصر تعاني من مأزق مزدوج طرفه الأول يتمثل في حالة الجمود الفكري والحركي الذي يسيطر على طبيعة الأحزاب السياسية المعارضة والثاني يتمثل في زيادة الضغط السلطوي والالتفاف من جانب النظام السياسي على مطالب المعارضة بشكل جعل من العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية أكثر من كونها علاقة أنداد ومن بين ٢٠ حزب في مصر يصعب الحديث عن وجود أحزاب معارضة حقيقية سوى أربعة أحزاب تمثل شكل المعارضة في النظام السياسي المصري وهي: الوفد، والعربي الناصري، والتجمع التقدمي الوحدوي، والأحرار.

ويرصد بعض الاختلالات في هذه الأحزاب التي قادت إلى ترسيخ الاستبداد مثل: الضعف البنيوي، والرغبة في حصد المكاسب من دون مقابل، وعدم الرغبة في تشكيل تحالف أو ائتلاف لمواجهة ممارسات النظام السياسي، عدم وجود فوارق واضحة في الفكر والمنهج بينها وبين الحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى ضعف التأييد الجماهيري لها وفقدان هذه الأحزاب القدرة على الوقوف في وجه النظام باعتباره كان سببًا في وجودها أصلًا.

ويتحدث توفيق السيف - باحث سعودي - في ورقته: "الاستبداد وآليات إعادة إنتاجه والسبل الممكنة لمواجهته" دراسة حالة أن دراسة الاستبداد في الدولة السعودية ضمن "النموذج البدوي" الذي تمثل القبيلة فيه إطارًا مفهوميًا للقيم والترابط الاجتماعي ونظامًا للسلطة ورؤية للذات والعالم بينما تمثل العقيدة القاعدة الأخلاقية التي تبرر النظام وتوفر المشروعية لديناميات الاستمرار الخاصة به. ويرى أن ضعف الحراك السياسي الديمقراطي في المجتمع السعودي يرجع إلى عاملين متعاضدين هما: غياب الإجماع الوطني أي منظومة القيم والمعايير المتفق عليها كقاعدة للعلاقة بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، والعجز عن استنباط منظومات عمل اجتماعية بديلة عن تلك المنتسبة إلى عصر ما قبل الدولة، ويحتاج الإصلاحيون في ظل هذا الوضع إلى معالجة العديد من

الموضوعات الملحة مثل: العلاقة بين الدين والدولة، ولا سيما استنباط تصور معمق عن نموذج ديمقراطي ينسجم مع الإسلام باعتباره المكون الرئيسي لهوية المواطنين.

ويتناول سالم توفيق النجفي - أكاديمي عراقي - في ورقته "الاستبداد في نظام الحكم في العراق متضمنات الماضي ورؤية المستقبل" المقاربات المنهجية للاستبداد معتمدة على العراق نموذجاً لتجسيد هذه الظاهرة؛ لأنه يواجه انعطافاً حاداً في سياساته خلال الاحتلال وضبابية الرؤية معتبراً أن التغيرات الخارجية لا تعد مبرراً في العديد من الحالات لسيادة الاستبداد في العراق والدول العربية وإنما غالباً ما تساعدها متغيرات محلية على تفعيل هذه الظاهرة يمكن الإشارة إليها بكلمة هي "ثقافة الخوف" التي كتب عنها نجيب محفوظ في ثلاثيته الحائز بها على جائزة نوبل.

ويلقي الضوء على كل من التاريخ الوسيط والحديث للاستبداد في العراق والذي يبدأ بالهجمات المغولية عام ١٢٥٨م والحقبة العثمانية، وظهور المماليك، ثم الدولة العثمانية التي رحلت عام ١٩١٧م، ثم مناخ الاحتلال البريطاني ومرحلة ما بعد التحرر الوطني وصولاً إلى حزب البعث الذي عكس نوعاً من الاستبداد الذي يقوم على سلطة سياسية محورها الرئيس والحزب والواحد والقيادة المتفردة، ويرى أن الاستبداد في عراق ما بعد الاحتلال لن يستخدم العنف؛ لأن النظام الليبرالي يميل نحو تقليل وسائل العنف، وإنما سيكون الفساد إحدى وسائل الاستبداد وسيعمل على اتساع رقعة؛ لأن الهدف هو نقل الجزء الأكبر من مكونات الفائض الاقتصادي من بلدان مثل العراق إلى بلدان التحالف الرأسمالي.

ويذكر رفيق عبد السلام بوشلاكة - باحث في الفكر السياسي - في ورقته: "الجنور الحداثية للاستبداد" أن ثمة ظاهرة استبدادية تخلقت في رحم التوسع الإمبريالي الغربي، وما زالت تلقي بظلالها الثقيلة على الواقع السياسي العربي وتتغذى من أعطاب الدولة العربية القطرية وتقدم التجربة التونسية مثلاً مكثفاً للاستبداد الحداثي العربي، فمن جهة تم تأميم المجتمع من خلال توثيق علاقة الحزب الدستوري الحاكم بالهيكل المدني من أجل احتواءها ثم ادماجها الكامل في قيادة الحزب ومن جهة أخرى تحول الخلاف داخل القيادة التونسية في بدايات الاستقلال إلى استقطاب وتصادم أجنحة عنيف بين الوجه العربي الإسلامي لتونس، والشق الحداثي الفرنسي وانتهى إلى حسم الصراع لصالح الجناح البورقيبي على حساب الجناح العربي.

ومنذ ذلك الوقت أقامت النخبة السياسية حكماً شمولياً فردياً يعتبر كل أشكال المعارضة السياسية ضرباً من الفتنة وينعت المعارضين بأوصاف منفرة بما يعني إلغاء مبدأ شرعية المعارضة السياسية.

ويكشف بومدين بوزيد - أكاديمي بجامعة وهران (الجزائر) - في ورقته الوجه الباطني للاستبداد والتسلط في طبيعة السلطة السياسية العربية - الجزائر نموذجاً - عن بعض الممارسات الباطنية لقمع الحريات في الجزائر هي:



أولاً: الوجه الخفي للإعلام محكم فما زال القطاع الإعلامي محكوماً بآليات قانونية ومالية تجعل من الصعب أن تلعب المعارضة دوراً فيه في مقابل الدعاية للنظام السياسي.

ثانياً: مؤسسات تشريعية تصنع القوانين في ظل هاجس الخوف من فوز الإسلاميين بالأغلبية ويتواجد داخلها مرشحي أحزاب ترتبط بالنظام ويكون تقييم أعضائها وفقاً للتقارير الأمنية.

ثالثاً: تدجين الأحزاب وابتلاعها من خلال تحويل البعض إلى لجان مساندة للرئيس وابعاد البعض الآخر خصوصاً من يشهر سلاح المعارضة.

ويتحدث محمد همام - أكاديمي - عن "تجربة حركة العدل والإحسان في المغرب" كاشفاً عن مظاهر الاستبداد الفكرية والتنظيمية من خلال دراسة جماعة العدل والإحسان كأكبر حركة دينية في المغرب ومنها: كون المفاهيم الصوفية تسربت إلى جوهر الممارسة الفكرية والإدارية للجماعة فالشيخ عبد السلام ياسين هو المرشد والمفكر والمسئول وينطلق الشيخ ياسين عن افتناع راسخ في مشروعية العمل الصوفي وهو ما يؤسس لحالة تبعية بين الشيخ والمريد داخل الجماعة تؤدي إلى أن المريد لا يقتنع بالنضال داخل جماعته من أجل قيم الحرية، والتفكير والتغيير والنصح، والتوجيه وهي المطالب التي قد يضحي بحياته من أجلها. أما خارج الجماعة، سواء الخصوم أو المتعاطفين، فيرون أن هذا المنطق الفكري والتربوي لا يدفع في النهاية إلى إبداع أو تفوق بل يعمق النكوص والدونية والهروب.

وأن الانضباط الحديدي والفعالية الصارمة التي تعد مميزات تنظيمية يعتبرها خطراً على الجماعة؛ لأنها على سحاب حركات الأفراد واختلافهم مما قد يهدد بانفجار مستقبلي فضلاً عن أنها تعمق الاستبداد من خلال تركيز الشيخ ياسين للسلطة وإدارة تدابير الجماعة في يده.

ويرد محمد الدهان - رئيس تحرير مجلة الجماعة - في ورقته "جماعة العدل والإحسان والاستبداد" على ذلك بالقول أن ورقة همام تخاطب جهات قد لا تتمكن من الاطلاع على الحقيقة من مصادرها بما يرتب أحكام مغلوطة لدى كثير من الدارسين يتناقلونها في المحافل والمكتوبات، ويعترف بأن الحركة الإسلامية غير معصومة من الخطأ لكونها تجربة جديدة في أرض مليئة بالألغام السياسية شريطة أن يكون نقدًا موضوعيًا وليس في إطار المقارنة مع الأنظمة الاستبدادية الفاسدة.

ويرى أن جماعة العدل والإحسان شهدت تحولات كبرى من حيث اكتمال بناء مؤسساتها التربوية والتنظيمية والسياسية، بما ينفي عنها صفة الاستبداد خصوصاً من جانب الشيخ عبد السلام ياسين، وأن التربية التي تزكو بالعضو ليست نزوعات سيكولوجية مرضية أو تقود إلى علاقة تبعية بين المربي والمريد وإنما هي تزكو بالعبد وتطهر روحه، وتجلي عقله ويتساءل: الخيار التربوي المؤسس مع خصال الصحبة والجماعة ثم الذكر ثم الصديق بصفاتها شروطاً للتربية، هل يكون قاعدة لاستبداد الشيخ المربي بالتربية والتنظيم والاستفراد بالقرار؟

ويشير إلى أن المرء هو صاحب الاختيار أولاً وأخيراً وقراره بيده دائماً وصحبته واتباعه أمراً طوعاً وليس مفروضاً عليه وأن مسألة الطاعة والاتباع قاصرة على المجال التربوي أما حين يتعلق

الأمر بشنون التنظيم أو الحكم والدولة فإن "أمرهم شورى بينهم" ورأي المرشد تبع لرأي أهل شورا.

التأزير الغائب (خلاصة وتقييم)

من الملاحظ أن المشاركين في الكتاب من جميع التيارات الفكرية العربية يتفقون على مقولة الكواكبي المعروفة بأن الاستبداد (بأشكاله المختلفة: الديني، والسياسي، والاقتصادي) هو أساس جميع الفساد في الشرق "الاسلامي" على اعتبار أنه "من صفات الحاكم المنفرد والمطلق العنان، الذي يتصرف في أمور رعيته بإرادته دون خوف من المحاسبة أو العقاب".

لكن بعض المنتمين للاتجاهات الليبرالية واليسارية يربطون بين الدين وبين الاستبداد السياسي ليس من جهة أن المستبد يستعمل الدين كمسوغ لاستمراره وإنما بالقول أن الدين يحمل من القيم ما يكرس نفوذ الاستبداد وبقائه فيما يؤكد الاسلاميون أن الإسلام حارب الاستبداد - بمفهومه الحديث - وعمل على التحذير منه ومن مخاطره على التقدم والنهوض وأن النهوض الحضاري لا بد أن يبدأ من العودة إلى تحرير الإنسان من كل الأغلال والقيود، بناء على القول القائل بأن آخر هذه الأمة لا يصلح إلا بما صلح به أولها.

ولعل وجود مثل هذا الخلاف الفكري حول طبيعة العلاقة بين الدين والاستبداد بين الاسلاميين من جهة والتيارات الوطنية الأخرى من جهة ثانية قد أدى إلى اهتمام الكتاب بتفسير الاستبداد دون أن يطرح الوسائل والآليات الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة.

وإذا كانت الأنظمة السياسية قد استغلت الثقافة العربية الإسلامية لزرع أو التأكيد على قيم سياسية سلبية من قبيل قيم الطاعة والولاء، وعدم معارضة السلطة.. الخ. فإنه يمكن لهذه الاتجاهات الفكرية استخدام نفس الأساليب ولكن في اتجاه آخر وهو اتجاه تصحيحي لما شاب تلك الثقافة السياسية من اعوجاج مصطنع، وذلك عن طريق التأكيد على قيم ثقافية إيجابية مثل حق الاختلاف، والتسامح وقبول الآخر... وغيرها من القيم الداعمة للشورى والحريات .

بكلمة أخيرة: ما تحتاجه المجتمعات العربية في سعيها للخروج من حالة الاستبداد الراهنة هو قيام درجة من التأخي الفكري أو التقبل والاحتمال بالنسبة إلى كل تيار فكري إزاء التيارات الأخرى ووجود قدر من التهيؤ للتعايش الفكري بين أهل كل فريق في إطار المشترك الثقافي والوطني والتاريخي وذلك حتى لا نغفل عن معالجة حاضرنا المشبع بالاستبداد ونتطلع إلى رسم صورة جديدة لمستقبلنا تختلف تماما عن هذا الحاضر.

